



محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
429	مقدمة
429	تمهيد
430	أهداف الوحدة
431	1. مفهوم السياسة المالية وأدواتها
432	1.1. الضرائب
435	2.1. الإنفاق الحكومي
435	3.1. عجز الموازنة والدين العام
436	2. مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرهما في الاقتصاد
437	1.2 الإنفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل
444	2.2 الضرائب والمستوى التوازني للدخل
449	3.2 مضاعفا الإنفاق الحكومي والضرائب
455	4.2 مضاعف الموازنة العامة المتوازنة
457	5.2 الضرائب كدالة في الدخل
462	3. العوامل المؤثرة في السياسة المالية
462	1.3 السياسة المالية والتوظيف الكامل
464	2.3 السياسة المالية والتضخم
467	3.3 عوامل الاستقرار الذاتية
469	4.3 الفائض والعجز في موازنة الحكومة كمقياس للقيد
471	5.3 معوقات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسة المالية
473	الخلاصة
475	إجاباتُ التدريبات
478	مسرد المصطلحات
479	المصادر والمراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارسُ

مرحباً بك إلى الوحدة الثانية عشرة والأخيرة من مقرر "إدارة المؤسسات المالية" وهي بعنوان " السياسة المالية والدخل القومي".

تم تقسيم هذه "الوحدة " إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يعرفك القسم الأول منه بمفهوم السياسة المالية وأدواتها والتي تشمل الضرائب والإنفاق الحكومي والدين العام والقسم الثاني يتناول مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرهما في الاقتصاد وتتعرف في هذا القسم أيضاً على مضاعفة الإنفاق الحكومي والضرائب ومضاعف الموازنة العامة المتوازنة.

وفي القسم الثالث والأخير نتناول معاً العوامل المؤثرة في السياسة المالية والتي تتضمن التوظيف الكامل والتضخم ثم الفائض والعجز في موازنة الحكومة. وتجد في ثانيا هذه الوحدة بعضاً من أسئلة التقويم الذاتي، فنأمل أن تلقى منك كل عناية واهتمام. كما تجد - أيضاً - بعض التدريبات ومحاولتك لحلها قبل الاطلاع على حلولها تعتبر وسيلة جيدة لمعرفة مدى استيعابك للمادة المطروحة.

نرجو أن تكون قد استمتعت بدراسة هذه الوحدة فأهلاً بك،،،

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

1. تشرح مفهوم السياسة المالية وتبين أدواتها.
2. تتعرف على أدوات السياسة المالية.
3. توضح أثر الإنفاق الحكومي في المستوى التوازني للدخل القومي.
4. تبين أثر الضرائب في المستوى التوازني للدخل القومي.
5. تشرح الآتي:
 1. مضاعف الإنفاق الحكومي.
 2. مضاعف الضرائب.
 3. مضاعف الموازنة العامة المتوازنة وأثرها في الدخل القومي.
 6. تتعرف على العوامل التي تؤثر في السياسة المالية.

1. مفهوم السياسة المالية وأدواتها

عزيزي الدارس،

إن تعبير السياسة المالية بدأ يعرف على نطاق واسع خلال فترة الكساد العظيم أو ما يعرف بكساد عام 1929م. ومن حيث المبدأ كانت كل الجهود موجهة في ذلك الوقت لمحاربة الكساد. وقد كان حشد الأموال آنئذٍ بتكاليف منخفضة بغية تشجيع الاستثمار ورغم هذا الحشد من النقود الرخيصة إلا أنها أثبتت عدم فاعليتها كأداة لتحفيز الاستثمار في الوقت الذي كان فيه مستقبل الربح غير واضح. لكن هذا الوضع قد حفز صانعي السياسة المالية لاستقصاء العجز الحكومي من أجل إعادة تنشيط الاقتصاد وتقليل مستويات البطالة. وهنا برزت بعض الأفكار المتحررة للاقتصادي البريطاني (جون ماينرد كينز) وتقديمه فكرة الإنفاق بالعجز. وقد أوضح (كينز) أن السبب الرئيسي للكساد كان نقص الإنفاق الحكومي وقرار الادخار في القطاع العام لم يكن يقود بالضرورة إلى قرار الاستثمار وعلى هذا الأساس كان على الحكومة أن تزيد من نفقاتها حتى يمكنها القيام بعملية ضخ الأموال في الاقتصاد وإنعاشه. وبموجب المفهوم الكينزي فإن عجز الموازنة كان ينظر إليه كأداة إيجابية لكي تزيد من الدخل الإجمالي لتنشيط كل القطاعات الاقتصادية لكي تزيد من إنتاجها.

وتستخدم السياسة المالية أدواتها الثلاث الرئيسية كعوامل لتحقيق التوازن وتطوير وإنعاش الاقتصاد. وهذه الأدوات تشمل استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي وعمليات الاقتراض أو الدين العام وذلك للتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي (الدخل القومي) بالطرق المرغوب فيها. كما تقوم الحكومة بعدد من الوظائف وهي وظيفة التخصيص Allocation Function وتتعلق هذه الوظيفة بالسلع والخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومة للمجتمع بطريقة أفضل مما يفعل القطاع الخاص وذلك مثل سلع التعليم والدفاع الوطني والأمن. أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة الاستقرار الاقتصادي Stabilization Function فإنها تتعلق باستخدام سياسة الموازنة Budget Policy لتحقيق العمالة

الكاملة واستقرار الأسعار ومعدل مناسب للنمو وتوازن ميزان المدفوعات. أما الوظيفة الثالثة فهي **وظيفة التوزيع** Distribution Function وهذه تعني بتوزيع الدخل والثروة لأن اقتصاد السوق قد فشل في توزيع عادل لهما وبالتالي كان لا بد من التدخل الحكومي لتحقيق المزيد من عدالة التوزيع للدخل القومي.

1.1 الضرائب

تحتل نظرية الضريبة مكاناً خاصاً في نظريات المالية العامة. هذا المكان الخاص لا يرد فقط إلى كون الضريبة أهم صورة من صور الإيراد العام وإنما كذلك إلى أهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أغراض السياسة المالية. كما يرد كذلك إلى ما تثيره الضريبة من مشكلات فنية واقتصادية، مشكلات تعرض عند فرض ضريبة معينة ومشكلات تنتج كأثار للضريبة ومشكلات تثور عند إقرار نظام ضريبي لدولة معينة. من الطبيعي قبل أن نتعرض لهذه المشكلات أن نتعرف على ماهية الضريبة.

تتمثل الضريبة في مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية (وهو الوضع الأغلب) يجبر الأفراد (سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين) على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات. وهي تفرض عليهم تحقيقاً لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ما هو الغرض من الضريبة؟

◀ يكون الغرض من الضريبة مالياً إذا قصد من فرضها إيراد للدولة. هذا الهدف المالي للضريبة كانت تعتبره النظرية التقليدية في المالية العامة للهدف الرئيسي الذي يتعين تحقيقه عند فرض كل ضريبة. إلا أن الضريبة قد تستخدم كأداة لتحقيق أهداف أخرى. بل ويرى البعض أن الوظيفة المالية للضريبة أصبحت أقل وظائفها أهمية حيث تستخدم الضريبة بصفة أساسية لتحقيق أهداف غير مالية.

◀ وتستخدم لتحقيق أهداف سياسية : تستخدم الضريبة في الداخل أداة للقوى الاجتماعية المسيطرة سياسياً في مواجهة الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى وذلك لمصلحة القوى المسيطرة وعلى حساب مصالح المحكومين. كما أن الضريبة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية، كما في حالة استخدام الرسوم الجمركية (وهي ضرائب رغم تسميتها بالرسوم) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو للحد منها تحقيقاً لأغراض سياسية، وذلك عن طريق خفض الرسوم على الواردات من هذه الدول أو حتى الإعفاء منها في حالة الرغبة في تسهيل التجارة، أو رفعها في حالة الرغبة في الحد من التجارة معها.

◀ كما أنها تستخدم كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية : لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء الانكماش (لزيادة إنفاق الأفراد) وامتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد بواسطة الضرائب في حالة التضخم. أو كأداة لتشجيع بعض أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق إعفاء النشاط من الضريبة أو تخفيضها على نتيجة النشاط أو إعفاء المواد الأولية المستوردة واللازمة للقيام بهذا النشاط أو إلغاء أو تخفيض رسوم المصدر من المنتجات التي تنتج من هذا النشاط. كما قد تهدف الضريبة إلى تشجيع شكل من أشكال الاستغلال كما في حالة تشجيع اندماج المشروعات بإعفاءها من الضريبة أو تخفيض الضريبة عليها، وكذلك في حالة تشجيع الملكيات الصغيرة.

◀ وأخيراً قد تهدف الضريبة إلى تحقيق أهداف اجتماعية : مثال ذلك تخفيف عبء الضريبة من ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، إعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات اجتماعية من الضريبة، فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار اجتماعية كالمشروبات الكحولية.

من هذا يتضح أن الأغراض التي تهدف الضريبة إلى تحقيقها تتحدد بطبيعة الدولة (السياسية والاجتماعية) وتتعدد بتعدد مجالات نشاط الدولة في المجتمع الرأسمالي المعاصر، ولم تعد تقتصر - كما كان الأمر في النظرية التقليدية، نظرية مرحلة الرأسمالية الحرة - على تحقيق الهدف المالي فقط. ومن المهم أن نضيف أن أهداف الضريبة الواحدة قد تتعارض فيما بينها.

فالحرص على أن تكون ضريبة ما مصدراً لإيراد مالي غزير قد ينتج أثراً سلبياً في النشاط الاقتصادي بصفة عامة أو على نشاط اقتصادي بعينه، أو قد يؤدي إلى إرهاق شريحة اجتماعية معينة بتحميلها عبئاً لا يتعادل مع ما تحصل عليه من دخل. هذا فيما يتعلق بالهدف من الضريبة. أما الضريبة نفسها فتثير العديد من القضايا، منها ما هو فني يثور بمناسبة فرضها، ومنها ما هو متعلق بالآثار الاقتصادية التي تحدثها، ومنها ما يعرض بالنسبة لتقرير نظام ضريبي معين. هذه القضايا تمثل موضوع نظرية الضريبة.

تدريب (1)

تحدث عن ماهية الضريبة وخصائصها



2.1 الإنفاق الحكومي

بات من الضروري على الحكومات أن تخطط استراتيجية نفقاتها أو إنفاقها كجزء من سياستها الاقتصادية وأثر ذلك في الطلب الكلي. كما يجب على الحكومة أن تبحث عن أساليب يمكن من خلالها استخدام النفقات الحكومية لأغراض النمو وإدارة الاقتصاد. وبالتالي فإن تخطيط النفقات والتنبؤ باتجاهاتها وآفاقها المستقبلية أصبحت مسألة مهمة جداً بالنسبة للحكومة.

3.1 عجز الموازنة والدين العام

أصبح عجز الموازنة من الأمور الشائعة والمعلومة في كثير من الدول الصناعية. وعندما يسود هذا العجز في سنة من السنوات فإن هذا يعني أن الحكومة ليس لها إيرادات كافية من الضرائب والمصادر الأخرى. ولكي تغطي هذا العجز يستوجب على الحكومة أن تقترض الأموال لكي تواجه بها نفقاتها خلال السنة المعنية وبالتالي يمكن أن تتجز كل التزاماتها بموجب ذلك. وعندما تقترض الحكومة لتمويل العجز فإنها تفعل ذلك بإحدى طريقتين إما بإصدار دين حكومي Government Debt وهو بيع أذونات الخزنة للقطاع الخاص. أو بإصدار نقد جديد عن طريق بيع أذونات الخزنة إلى البنك المركزي. إن حجم الدين العام يرتبط أصلاً بموازنة الموازنة ولعل الطريقة الوحيدة لتخفيض الدين العام هو من خلال فائض الموازنة الذي يسمح للحكومات بدفع الاقتراض السابق وإذا تكرر حدوث عجز الموازنة فإن الدين سوف يستمر بالزيادة.



أجب عن الأسئلة الآتية:

1. أشرح مفهوم السياسة المالية وبين أدواتها؟
2. ماهي أسباب الكساد الاقتصادي العظيم؟
3. ماهي أهداف السياسة المالية وكيف يمكن معالجتها؟
4. عرف الضريبة؟
5. ماهي الأهداف التي تحققها الضرائب؟
6. كيف يتم تمويل العجز في الموازنة؟

2. مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرها في

الاقتصاد

تمارس الأنشطة الحكومية، المركزية والمحلية، تأثيراً في مستوى النشاط الاقتصادي بطرق مختلفة، فإذا أقرت الحكومة خطة لمقاومة الاحتكار، فإن ذلك قد يؤدي إلى خفض الأسعار وزيادة الناتج. ومن ناحية أخرى لو صدر تشريع يدعم قدرة الاتحادات العمالية على المساومة فقد تتراد الأجر والأسعار. كما إن إصدار قانون حاسم لمنع تلوث البيئة يؤثر في مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي. وبالمثل فإن إبرام اتفاق تجاري متعدد الأطراف قد يخفف من القيود المفروضة على التجارة الدولية. ويتغير أيضاً مستوى النشاط الاقتصادي بسبب التغير في مستويات النفقات والإيرادات الحكومية (وخاصة الضرائب). وسوف نركز في هذا القسم على مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرهما في الاقتصاد. وليس يخفى أن الأنشطة الحكومية الأخرى لها أهميتها ولكنها تؤخذ في الاعتبار في مكان ما في الدراسات الاقتصادية.

يشمل الإنفاق الحكومي المدفوعات التحويلية وماتنفقه الحكومة على السلع والخدمات فكلهما مدفوعات حكومية، ولكن المدفوعات التحويلية تتم دون الحصول على

سلع وخدمات في مقابلها، في السنة التي تتم فيها هذه المدفوعات على الأقل. وحيث إن الضرائب مدفوعات للحكومة تتم دون أن يقابلها سلع وخدمات، فإنها تأخذ الصورة العكسية للمدفوعات التحويلية وفي ضوء هذه العلاقة سيكون اهتمامنا بالضرائب الصافية (Net Taxes) فقط. أي بالفرق بين الضرائب والمدفوعات التحويلية. وفي بعض الأحيان تزيد مشتريات الحكومة عن الضرائب الصافية مما يدفع الحكومة إلى اقتراض أو إصدار نقود جديدة.

تدريب (2)

أشرح معنى المدفوعات الحقيقية والمدفوعات التحويلية وأعط مثلاً لذلك



1.2 الإنفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل

Government Purchases and the Equilibrium Level Of Income

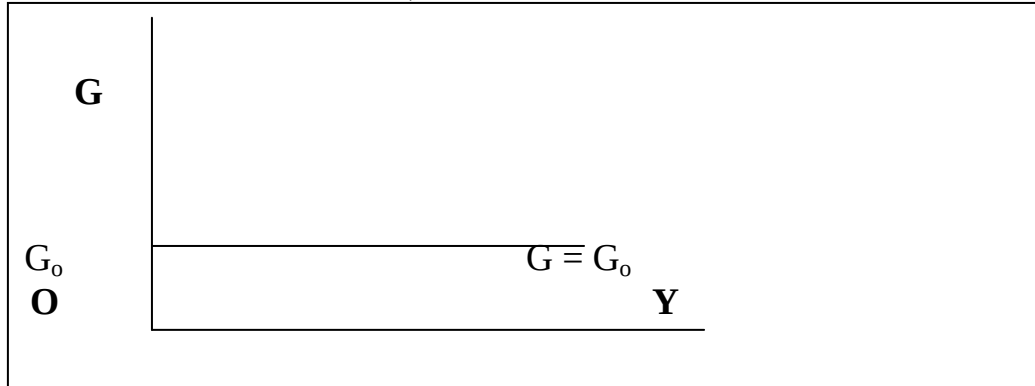
سوف ندخل أولاً مشتريات الحكومة في النموذج. ونفترض أن هذا الإنفاق "G" متغير خارجي (Exogenous)، حيث يحدد من قبل الجهاز التشريعي والتنفيذي

$$G = G_0$$

وهذا يعني أن مشتريات الحكومة ثابتة في البداية، حتى تقوم الحكومة بعمل لتغييرها، ويقاس الإنفاق الحكومي على المحور الرأسي والدخل على المحور الأفقي، فإن دالة مشتريات الحكومة تكون موازية لمحور الدخل عند المستوى G_0 في الشكل أدناه

شكل (1)

دالة الإنفاق الحكومي



المصدر / المؤلف

وعلى هذا يكون مستوى المشتريات الحكومية G مستقلاً عن مستوى الدخل. ويكون النموذج الذي يتضمن المشتريات الحكومية كما يلي

$$\begin{aligned} C &= a + by \\ I &= I_0 \\ G &= G_0 \end{aligned}$$

ويكون شرط التوازن هو رض الكلي = الطلب الكلي

أو بطريقة أخرى

$$I + G = S$$

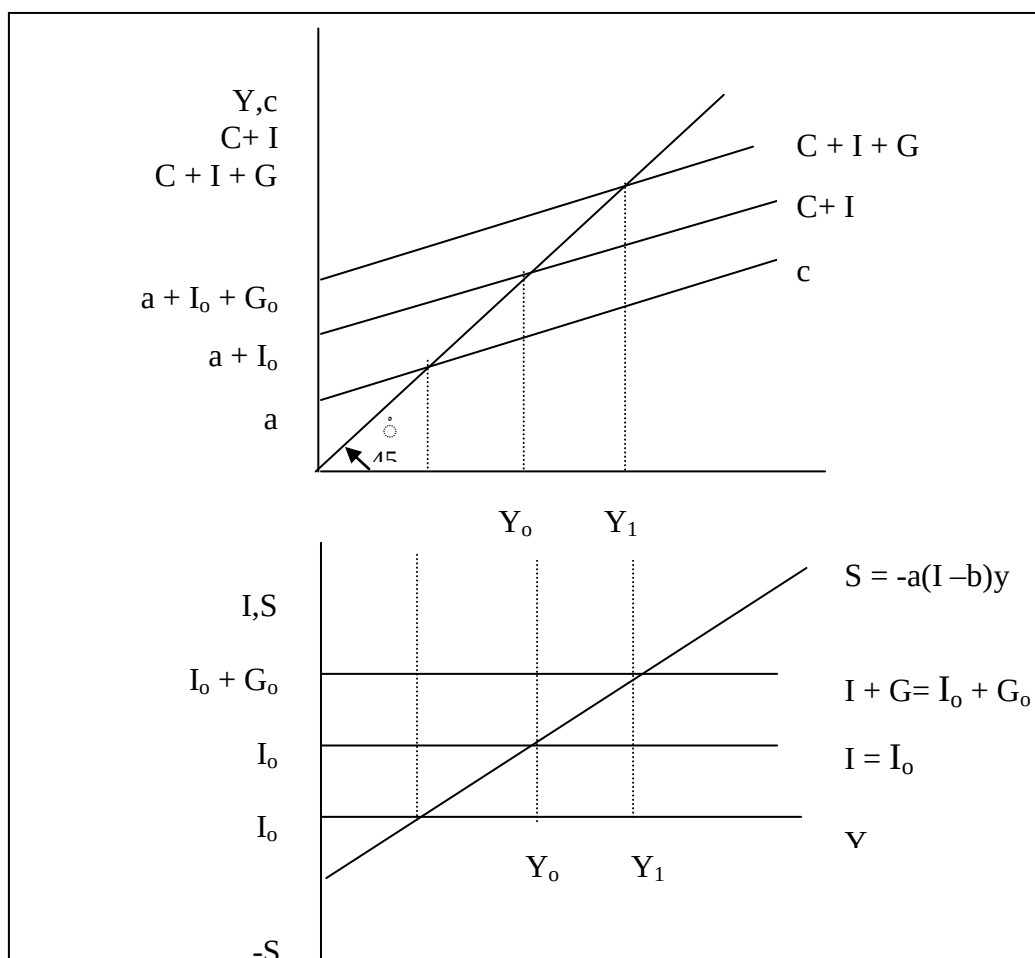
عزيزي الدارس، هل تذكر ما درسناه في الوحدة فهذا النموذج مماثل للنموذج الذي شرحناه في تلك الوحدة. وكما ذكرنا من قبل يتحدد المستوى التوازني للدخل بالعرض الكلي والطلب الكلي. ومع ذلك فإن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتضمن مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، حيث إن هذه المشتريات تعكس طلب الحكومة على هذه السلع والخدمات. وفي الشكل رقم (2) يتمثل الطلب الكلي في $C + I + G$ وهو

المجموع الرأسي لخطوط الاستهلاك والاستثمار، وخط المشتريات الحكومية في الشكل رقم (1).

ويتحدد المستوى التوازني للدخل حالياً بتقاطع خط العرض الكلي، خط 45° ، مع خط الطلب الكلي $(C + I + G)$. وهكذا يكون المستوى التوازني للدخل في الشكل (2) هو (Y_1) . وعند مستويات الدخل التي تزيد على (Y_1) يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي. ويترتب على ذلك أن يكون الإنتاج أكبر من المبيعات، وبالتالي يزيد المخزون السلعي. ونتيجة لذلك ينخفض الإنتاج. وعندما يكون مستوى الدخل أقل من (Y_1) . فإن المبيعات تزيد عن الإنتاج، وهذا يعني استنزاف المخزون السلعي. ومن ثم تبدأ المنشآت في زيادة الإنتاج وحيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى الدخل (Y_1) ، فإن الإنتاج يساوي المبيعات ولن يكون هنالك ميل لتغير الدخل وعلى ذلك يكون الدخل (Y_1) هو مستوى التوازن.

شكل (2)

الإنفاق الحكومي والمستوى - التوازن للدخل



المصدر / المؤلف

ويمكننا تحديد مستوى التوازن بطريقة الاستثمار - الادخار. وبهذه الطريقة تتساوى $(I + G)$ مع (S) ليكون الدخل عند مستوى التوازن. ولقد جمع الاستثمار والمشتريات الحكومية معاً لأنهما يدمجان في النموذج بأسلوب واحد، فكلاهما عنصران في الطلب الكلي، ولزيادة المشتريات الحكومية نفس الأثر الذي تمارسه الزيادة في الاستثمار على الطلب الكلي والدخل. وفي الشكل رقم (2) تمثل $(I_0 + G_0)$ خط الاستثمار ومشتريات

الحكومة وقد حصلنا عليها بجمع الاستثمار (I_0) ومشتريات الحكومة (G_0). أما خط الادخار فهو $\{-a + (I - b)Y\}$ ، ونتيجة لذلك يكون المستوى التوازني للدخل هو (Y_1). وحيث إن مشتريات الحكومة تمثل إضافة إلى الطلب الكلي على السلع والخدمات، فإن المستوى التوازني للدخل Y_1 يكون أكبر من المستوى التوازني الأساسي Y_0 . وهكذا يبين التحليل أن الزيادة في مشتريات الحكومة تؤدي إلى ارتفاع المستوى التوازني للدخل. ولكي نعمق فهمنا لهذا النموذج دعنا نأخذ المثال التالي

نفترض أن الاستهلاك $0.75Y + 100$ والاستثمار 50 بليون دينار، والمشتريات الحكومية 20 بليون دينار. ولتحديد المستوى التوازني للدخل نقوم بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن. وشرط التوازن كما نعلم هو تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي. وبما أن الدخل Y يساوي العرض الكلي، والطلب الكلي يساوي $(C + I + G)$ فإنه بعد عملية الإحلال نحصل على

$$Y = C + I + G = 100 + 0.75Y + 50 + 20$$

وبحل المعادلة نحصل على الدخل

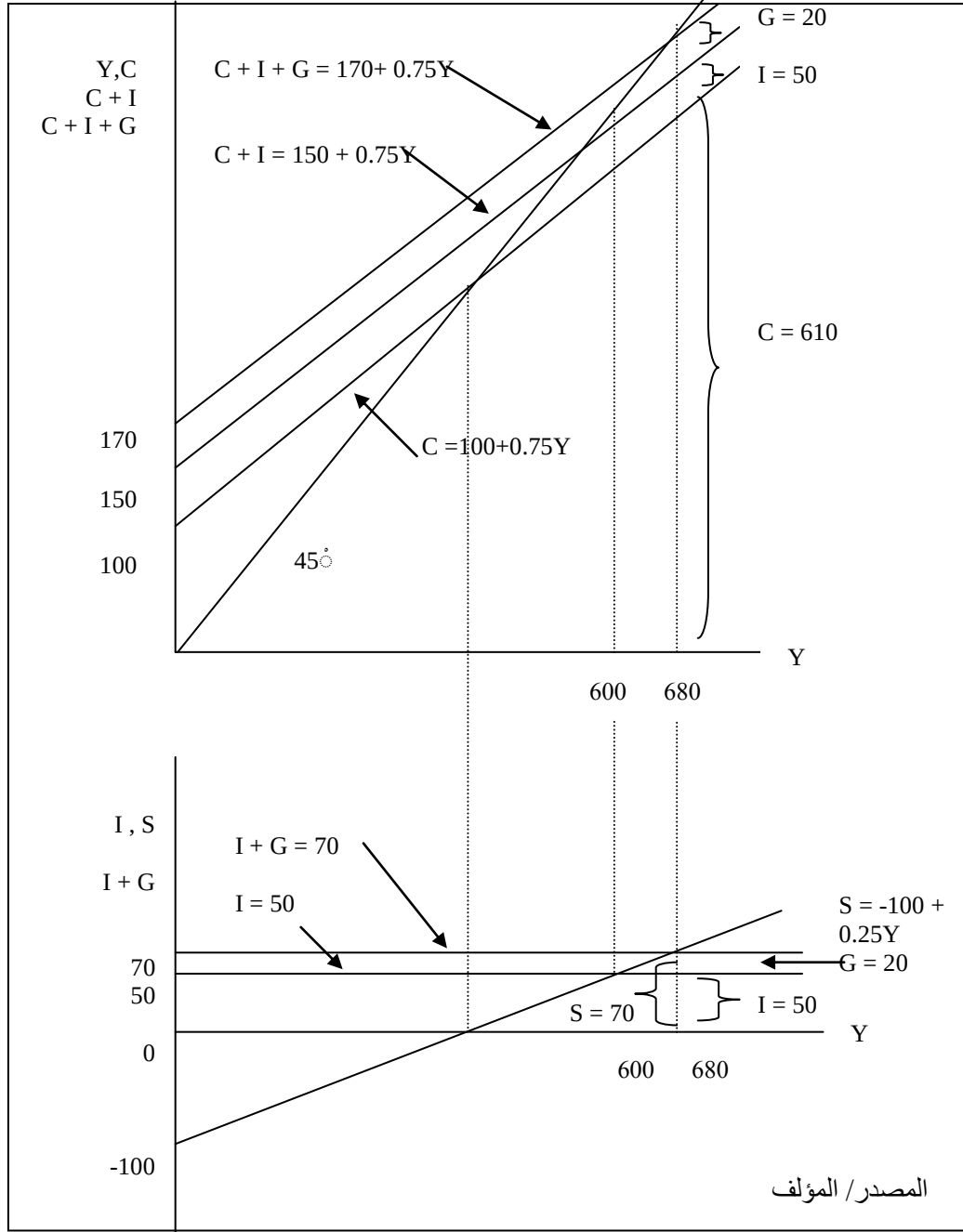
$$Y = 680$$

وبهذا يكون المستوى التوازني للدخل 680 بليون دينار، وأن الاستهلاك 610 بليون دينار، حصلنا عليه بإحلال الدخل 680 بليون دينار في دالة الاستهلاك $(C = 100 + 0.75Y)$ وعندما يكون الاستثمار 50 بليون دينار والمشتريات الحكومية 20 بليون دينار، فإن الطلب الكلي $C + I + G$ يساوي 680 بليون دينار وعلى ذلك يكون 680 بليون دينار هو المستوى التوازني للدخل. أما الادخار وهو الفرق بين الدخل والاستهلاك فيبلغ 70 بليون دينار. وحيث إن الاستثمار يساوي 50 بليون دينار، والمشتريات الحكومية 50 بليون دينار، فإن الاستثمار مضافاً إليه المشتريات الحكومية بهذه المقادير يبينها الشكل رقم (3) وإذا كانت المشتريات الحكومية تساوي 20 بليون دينار، فإن المستوى التوازني يكون 680 بليون دينار. أما إذا كانت المشتريات الحكومية صفراً، فإن المستوى التوازني للدخل يكون 600 بليون دينار فقط. وترجع الزيادة في الدخل إلى الزيادة في المشتريات الحكومية. ونتيجة لذلك فإن زيادة المشتريات الحكومية قد تؤدي إلى زيادة الدخل.

شكل (3)

مشتريات الحكومة والمستوى التوازني للدخل

(مثال عددي)





2.2 الضرائب والمستوى التوازني للدخل

Taxes and The Equilibrium Level of Income

لمعرفة علاقة الضرائب بالمستوى التوازني للدخل علينا أن ندخل صافي الضرائب، أو باختصار، الضرائب في التحليل، لكنها تدخل في النموذج بشكل مختلف، عن طريق دالة الاستهلاك. فليس يخفى أن جزءاً كبيراً من الدخل القومي يتجه إلى الحكومة في صورة ضرائب. ولذلك فإن الاستهلاك الآن يعتمد على الدخل بعد اقتطاع الضرائب أو الدخل الممكن التصرف فيه. ونحصل على هذا الدخل الممكن التصرف فيه Y_d بخصم الضرائب T من الدخل Y ، أي أن الدخل الممكن التصرف فيه يساوي الدخل مطروحاً منه الضرائب أو $T_d = Y - T$. ونفترض حالياً أن الضرائب متغير خارجي. وعلى هذا فإن دالة الضريبة تكون

$$T = T_0$$

وسوف نتخلى عن هذا الفرض فيما بعد. ويكون النموذج الآن كما يلي

$$\begin{aligned} C &= a + by_d \\ I &= I_0 \\ G &= G_0 \\ T &= T_0 \end{aligned}$$

وشرط التوازن هو

$$\text{العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي}$$

وبطريقة أخرى

$$I + G = S + T$$

وهذا النموذج يشبه النموذج السابق، حيث يتحدد المستوى التوازني للدخل بالعرض الكلي والطلب الكلي، على أن الضرائب تدخل في جانب الطلب الكلي. وعند ادخال الضرائب ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم ينخفض الاستهلاك. وحيث إن الاستهلاك أحد عناصر الطلب الكلي، فإن الطلب الكلي ينخفض أيضاً، ونتيجة لذلك فإن الدالة الاستهلاك والطلب الكلي في الشكل رقم (2) تنتقلان إلى أسفل وينخفض المستوى التوازني للدخل، وعلى هذا فإن التحليل يشير إلى أن زيادة الضريبة تؤدي إلى انخفاض المستوى التوازني للدخل. وكما بينا سابقاً، يتحدد المستوى التوازني للدخل كذلك بالدالتين I ($+ G$) و ($S + T$). وتضاف الضرائب إلى الادخار مادامت الضرائب تدخل في النموذج بشكل مماثل لدخول المدخرات.

ولشرح هذا دعنا نعود إلى مثالنا السابق

مع افتراض أن الضرائب 20 بليون دينار. ولتحديد المستوى التوازني للدخل نقوم بالإحلال في شرط التوازن. وحيث إن الاستهلاك يساوي $100 + 0.75Y$ والاستثمار يساوي 50 بليون دينار، ومشتريات الحكومة 20 بليون دينار، والضرائب تساوي 20 بليون دينار. وشرط التوازن هو أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي، وعليه يمكن الحصول على الآتي بعد الإحلال

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 100 + 0.75Y (Y - 20) + 50 + 20$$

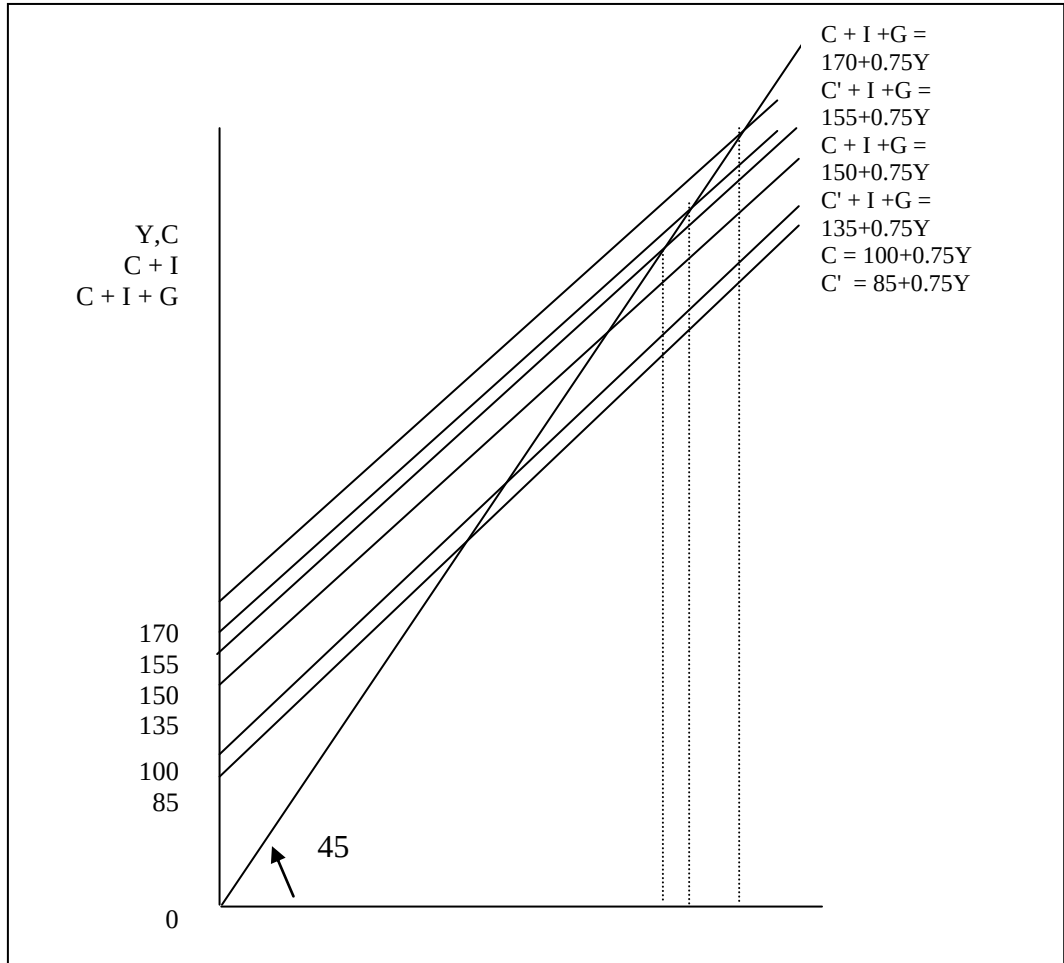
$$Y = 620 \text{ أو}$$

وعلى هذا فإن المستوى التوازني للدخل يساوي 620 بليون دينار، وعندما يكون الدخل 620 بليون دينار فإن الاستهلاك يساوي 550 بليون دينار، نحصل عليها بإحلال قيمة الدخل البالغة 620 بليون دينار وقيمة الضرائب البالغة 20 بليون دينار في دالة الاستهلاك $C = 100 + 0.75Y_d$. وعندما يكون الاستثمار 50 بليون دينار والمشتريات الحكومية تساوي تساوي 20 بليون ريال، فإن الطلب الكلي 620 بليون دينار، وهكذا فإن المستوى التوازني للدخل لابد أن يتحقق عند 620 بليون دينار. ومع وجود الضرائب في النموذج فإن الادخار (S) لا يساوي الفرق بين الدخل (Y) والاستهلاك (C) ولكنه يساوي الفرق بين الدخل الممكن التصرف فيه، أي الفرق بين الدخل والضرائب، يساوي 600 بليون دينار. وحيث إن الاستهلاك يساوي 550 بليون دينار فإن الادخار يساوي 50 بليون دينار. ويمكن تحديد الادخار كذلك بإحلال الدخل والضرائب في دالة الادخار، $S = -a + (I-b)(Y-T)$ التي يتضمنها النموذج. ويتضمن الشكل رقم (4) هذه القيم المختلفة.

وهذا المستوى التوازني الجديد، 620 بليون دينار أقل من المستوى التوازني السابق 680 بليون دينار، وهو المستوى الذي تحقق عندما افترض أن الضرائب تساوي صفراً. ومع زيادة الضرائب ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه، ومن ثم ينخفض الاستهلاك. ومع انخفاض الاستهلاك ينخفض الطلب الكلي. ومن ثم ينخفض المستوى التوازني للدخل. وهذا يعني أن إحداث زيادة في الضريبة يؤدي إلى خفض المستوى التوازني للدخل، وهو عكس ما تقود إليه زيادة المشتريات الحكومية.

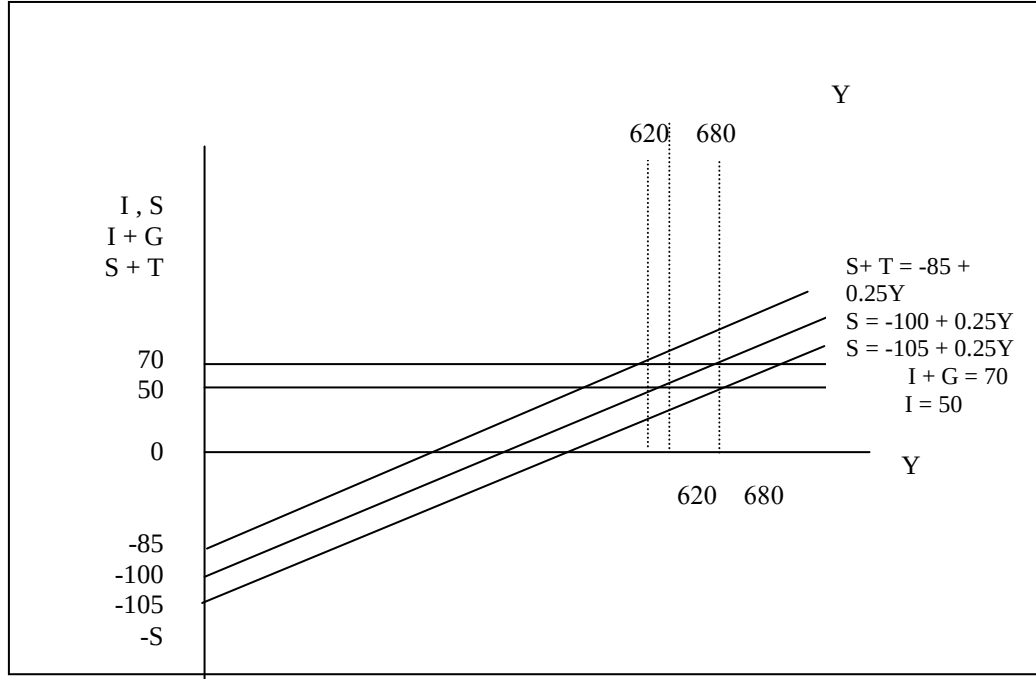
شكل (4)

الضرائب والمستوى التوازني للدخل



المصدر / المؤلف

شكل (5)
مشتريات الحكومة والمستوى التوازني للدخل
مثال عددي



المصدر / المؤلف

وحيث يتكافأ أثر زيادة الضريبة مع أثر زيادة المشتريات الحكومية، فقد يبدو لأول نظرة أن زيادة المشتريات الحكومية والضرائب بنفس القدر، لا يولد أثراً إضافياً على المستوى التوازني للدخل. ويبين من المثال أن الأمر ليس كذلك. فإذا كانت المشتريات الحكومية والضرائب تساوي صفراً، يكون المستوى التوازني للدخل هو 600 بليون دينار. وعندما تكون المشتريات الحكومية والضرائب 20 بليون دينار كان المستوى التوازني للدخل 620 بليون دينار. وهذا يعني انه عندما تكون الزيادة في المشتريات الحكومية والضرائب 20 بليون دينار تتحقق زيادة صافية في الدخل.

وتحدث هذه الزيادة الصافية في الدخل، لأن تغيّراً ما في المشتريات الحكومية يولد أثراً في الطلب الكلي أكبر مما يفعل تغيير مساوٍ في الضرائب ذلك أنه بزيادة المشتريات

الحكومية من صفر إلى 20 بليون دينار زاد الطلب الكلي 20 بليون دينار، أما إذا زادت الضرائب من صفر إلى 20 بليون دينار، فإن الأثر المباشر لذلك هو خفض الدخل الممكن التصرف فيه عند كل مستوى بمبلغ 20 بليون دينار. وعندما ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه بمبلغ 20 بليون دينار، ينخفض الدخل بمبلغ 15 بليون دينار حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك 0.75 في التغير في الدخل البالغ 20 بليون دينار. حيث إن الاستهلاك أقل بمقدار 15 بليون دينار عند كل مستوى من مستويات الدخل، فإن الطلب الكلي ينخفض بمقدار 15 بليون دينار. وتنتقل خطوط الاستهلاك والطلب الكلي في الشكل رقم (4) إلى أسفل بمقدار 15 بليون دينار. وحيث إن هناك زيادة في الطلب الكلي تكون هناك أيضاً زيادة صافية في الدخل.

وكما يبين الشكل رقم (4) تتحقق نفس النتيجة باستخدام الدالتين، $(S + T)$ و $(I + G)$. فعندما تزداد المشتريات الحكومية من صفر إلى 20 بليون دينار تنتقل الدالة $I + G$ إلى أعلى بمقدار 20 بليون دينار. وعندما تزداد الضرائب بمقدار 20 بليون دينار ينخفض الدخل بمقدار 20 بليون دينار عند كل مستوى من مستويات الدخل. وعندما يكون الميل للإدخار 0,25، فإن الإدخار ينخفض بمبلغ 5 بلايين دينار، وتنتقل دالة الادخار إلى أسفل بنفس القيمة. وحيث إن شرط التوازن الجديد هو $(I + G)$ يساوي $(S + T)$ فإنه لا بد أن نصيف $T = 20$ بليون دينار إلى الدالة الجديدة للإدخار. ومن ثم فإن الدالة $(S + T)$ هي 15 بليون دينار فوق دالة الادخار الأصلية. وتقطع الدالة $(S + T)$ الدالة $(I + G)$ عند المستوى التوازني الجديد للدخل.

3.2 مضاعفا الإنفاق الحكومي والضرائب

The Government Purchases Tax Multipliers

في الأجزاء السابقة من هذه الوحدة أوضحنا أن الزيادة في المشتريات الحكومية تزيد الدخل، بينما تؤدي زيادة الضريبة إلى خلق أثر عكسي، ولتقدير قيمة التغير في مستوى الدخل الناشئ عن تغير ما في أحد هذه المتغيرات علينا أن نشق المضاعفات الخاصة بها. ولكي نشق مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية، مثلاً، نستخدم

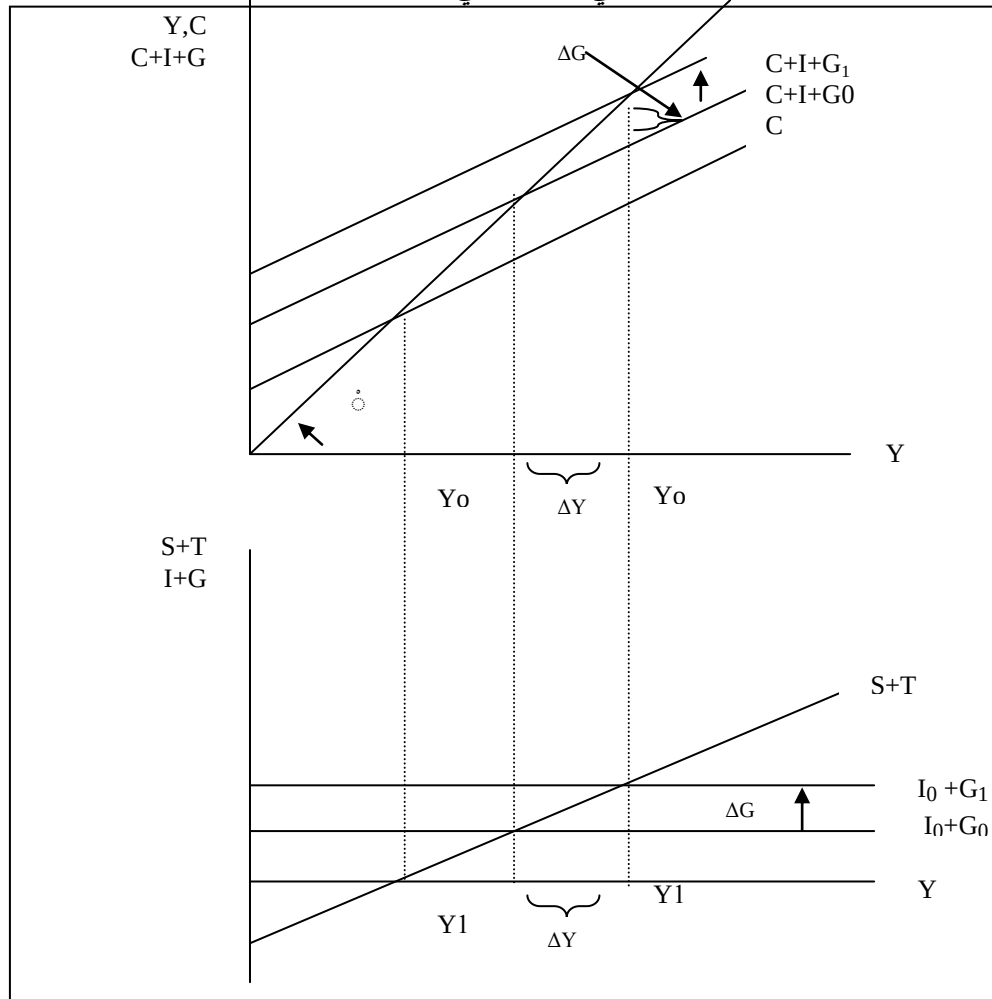
الأسلوب الذي نشرحه بالآتي: والخطوة الأولى في هذا الأسلوب هي أن نحدد المستوى التوازني للدخل المناظر لمستوى المشتريات الحكومية G_0 . ونحصل على هذا المستوى للدخل بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن: العرض الكلي = الطلب الكلي، وعلى هذا فإن

$$Y = C + I + G = a + byd + I_0 + G_0$$

$$= a + b(Y - T_0) + I_0 + G_0$$

شكل (5)

الدخل التوازني والتغير في المشتريات الحكومية



وبحل المعادلة لإيجاد قيمة الدخل

معادلة : (1-4)

$$\frac{a - bT_0 + I + G_0}{I - b}$$

والمستوى التوازني للدخل يشار إليه بالرمز Y_0 لأنه مناظر لمستوى المشتريات الحكومية G_0 ويبينه الشكل (5) وإعادة نفس الخطوات لمستوى المشتريات الحكومية G_1 ينتج

معادلة : (2-4)

$$Y = \frac{a + bt_0 + I_0 + G_1}{I - b}$$

وقد أشرنا للمستوى التوازني للدخل بالرمز Y_1 لأنه يناظر مستوى المشتريات الحكومية G_1 . وهو ما يوضحه الشكل رقم (5) أيضاً. والخطوة الثانية هي طرح المعادلة (1-4) من المعادلة (2-4) لنحصل على

$$Y_1 - Y_0 = \frac{G_1 - G_0}{I - b}$$

وحيث إن $Y_1 - Y_0 = \Delta Y$ تساوي وكذلك $G_1 - G_0 = \Delta G$ تساوي فإن

$$\Delta Y = \frac{1}{I - b} \Delta G = KG \Delta G$$

وعليه يكون مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية G

$$\frac{1}{1 - b}$$

وهو مقلوب الميل الحدي للإدخار. وهذا المضاعف يماثل مضاعف الاستثمار، وذلك لأن مضاعف الاستثمار يساوي أيضاً في هذا النموذج

$$\frac{1}{1-b}$$

وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (b) هو 0.75 فإن مضاعف الإنفاق الحكومي على المشتريات $\frac{1}{1-0.75}$ أو يساوي 4.

وفي إطار هذه الظروف، فإن زيادة قدرها 20 بليون دينار في قيمة المشتريات الحكومية تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار 80 بليون دينار وعلى ذلك فإن الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية، شأنها شأن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل بأكثر من الزيادة الأولية في الإنفاق. والسبب في ذلك هو أن الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية، يؤدي إلى زيادة في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة متتابة في الاستهلاك التي تقود بدورها إلى زيادات في الدخل.

ولكي نوضح ذلك دعنا نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75 وأن الإنفاق على المشتريات الحكومية قد زاد بمقدار 20 بليون دينار، وتؤدي هذه الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية إلى زيادة في الدخل قدرها 20 بليون دينار. ومع زيادة الدخل يزداد أيضاً الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار 20 بليون دينار. وحيث إن الاستهلاك دالة في الدخل الممكن التصرف فيه فإنه يرتفع كذلك. وتقدر هذه الزيادة في الاستهلاك بمبلغ 15 بليون دينار، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك البالغ 0.75 في مقدار التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو 20 بليون دينار. وحيث إن الزيادة في الاستهلاك البالغة 15 بليون دينار تمثل زيادة في الدخل، فإن الدخل الممكن التصرف فيه يزداد مولداً بذلك زيادة جديدة في الاستهلاك. وتقدر هذه الزيادة في الاستهلاك بمبلغ 11.25 بليون دينار، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك

0.75 في الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه وهي 15 بليون دينار. وهذه الزيادة في الاستهلاك وفي الدخل تؤدي إلى توليد زيادة أخرى في الاستهلاك. وعلى أساس الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه والبالغة 11.25 بليون دينار تكون الزيادة في الاستهلاك 8.4375 بليون دينار. وتستمر هذه الزيادات في الاستهلاك حتى تكتمل عملية المضاعف. وحيث إن الزيادة في الدخل 80 بليون ريال منها 20 بليون دينار تشكل زيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية فإن الباقي وهو 60 بليون دينار تمثل زيادات في الاستهلاك.

وقبل أن نشرح مضاعف الضريبة علينا أن نلاحظ أن الإنفاق على المشتريات الحكومية في النموذج ليس منافساً للإنفاق الخاص. أما إذا كانا متنافسين فإن مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية لابد أن يضرب في التغير الصافي في الإنفاق وليس في التغير في الإنفاق الحكومي على المشتريات. وعلى سبيل المثال، لو زاد الإنفاق الحكومي على المشتريات بمقدار 20 بليون دينار، وحلت 10 بليون دينار عن هذه الزيادة محل الإنفاق الخاص فإن الزيادة الصافية في الإنفاق تصبح 10 بليون دينار. وإذا كان المضاعف 4 فإن الزيادة المحققة في الدخل تكون 40 بليون دينار وليست 80 بليون دينار.

ويمكن اشتقاق مضاعف الضريبة K_T بنفس الطريقة التي اشتق بها مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية، وهو يساوي $\frac{b}{1-b}$

فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (b) يقع ما بين صفر و 1، فإن مضاعف الضريبة يكون سالباً، وبالتعبير المطلق أقل من مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية بواحد. وعلى سبيل المثال إذا كانت $b = 0.75$ ومضاعف الضريبة -0.75

$$1 - 0.75 \quad \text{أو} \quad -3$$

أما مضاعف الإنفاق الحكومي على المشتريات فيكون 1

$$(1 - 0.75) \text{ أو } 4$$

وتشير علامة سالبة أمام مضاعف الضريبة إلى أن حدوث تغير ما في الضريبة يؤدي إلى تغير الدخل في الاتجاه العكسي. وهذا يعني أن مضاعف الضريبة البالغ (-3) يعني أن زيادة الضرائب بمقدار 20 بليون دينار، يؤدي إلى خفض الدخل بمقدار 60 بليون دينار. وقد حصلنا على هذه النتيجة بضرب مضاعف الضريبة (-3) في التغير في الضريبة 20 بليون دينار.

ويشير هذا المثل إلى أن زيادة الضريبة يؤدي إلى انخفاض الدخل ويكون التغير في الدخل أكبر من التغير في الضريبة. ولكي نوضح ذلك علينا أن نلاحظ أن زيادة قدرها 20 بليون دينار في الضريبة، تؤدي إلى انخفاض قدره 20 بليون دينار في الدخل الممكن التصرف فيه. وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.75 فإن الاستهلاك ينخفض بمقدار 15 بليون دينار، حُسبت بضرب 0.75 في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وقدره 20 بليون دينار. ومع انخفاض الاستهلاك ومن ثم الدخل ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار 5 بلايين دينار، مما يقود إلى انخفاض آخر في الاستهلاك. وتستمر هذه الانخفاضات في الاستهلاك حتى تكتمل عملية المضاعف. وحيث إن الانخفاض في الاستهلاك بسبب زيادة الضريبة هو نفسه - باستثناء العلامة في المثال الخاص بالإنفاق على المشتريات الحكومية - فإن جملة الانخفاض في الاستهلاك تبلغ 60 بليون دينار. وحيث إن زيادة الضريبة تغير في البداية الدخل الممكن التصرف فيه فقط، فإن جملة الانخفاض في الدخل تبلغ 60 بليون دينار.

ولما كان مضاعف الضريبة، بالأرقام المطلقة، أقل من مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية، فإن تغيراً ما في الضريبة يقود إلى تغير في الدخل أقل مما يحدثه تغير مساو له في الإنفاق على المشتريات الحكومية.

4.2 مضاعف الموازنة العامة المتوازنة

The Balance Budget Multiplier :

دعنا نفترض أن الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب تغيرا بنفس القدر. ولتحديد التغير في الدخل الناشئ عن تغير الإنفاق على المشتريات الحكومية ΔG ، ولتحديد التغير في الدخل الناشئ عن التغير في الضرائب ΔT . وفي صورة معادلة نجد أن

$$\Delta Y = K_G \Delta G + K_T \Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G + \frac{-b}{1-b} \Delta T \times$$

وبما أننا افترضنا أن التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية ΔG يعادل التغير في الضرائب ΔT ، فيمكننا الحصول على الآتي بعد التعويض

$$\begin{aligned} \Delta Y &= \left(\frac{1}{1-b} - \frac{b}{1-b} \right) \Delta G \\ &= \frac{1-b}{1-b} \Delta G = 1(\Delta G) \end{aligned}$$

وهكذا فإن التغير في الدخل يساوي التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية. وليبيان ذلك نعود إلى مثالنا الرقمي السابق. فعندما كان كل الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب صفراً، كان المستوى التوازني للدخل 600 بليون دينار. وعندما كان كل منهما يساوي 20 بليون دينار، كان المستوى التوازني للدخل 620 بليون دينار، وعلى ذلك كان التغير في الدخل مساوياً للتغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية. وقد سبق شرح سبب الزيادة الصافية في الدخل.

ومع ذلك فإنه يمكن شرح ارتفاع مستوى الدخل استناداً إلى تحليل المضاعف. وكما سبق أن أوضحنا، فإن زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية بمقدار 20 بليون دينار، قد أدى إلى زيادة الدخل بمقدار 80 بليون دينار ومن هذه الزيادة في الدخل هناك 20 بليون دينار في صورة زيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية، و 60 بليون دينار زيادة في الاستهلاك. كما أوضحنا إن 20 بليون دينار زيادة في الضرائب، أدت إلى خفض الدخل بمقدار 60 بليون دينار. ويمثل هذا الانخفاض البالغ 60 بليون دينار انخفاضاً في الاستهلاك. وعلى ذلك إذا كانت الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية البالغة 20 بليون دينار ممولة من زيادة في الضرائب قدرها 20 بليون دينار، فإن الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية تتعادل مع الانخفاض في الاستهلاك بفعل الزيادة في الضريبة. وحيث أن الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية تشكل زيادة في الدخل، فإن هذا الدخل يرتفع بمبلغ 20 بليون دينار وهي مقدار الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية.

والنتيجة التي يمكن أن نخلص إليها هي أنه إذا كان التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية يعادل التغير في الضرائب، فإن الدخل يتغير بقدر يساوي قيمة التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية. وحيث إن التغير في الدخل الناشئ عن تغير الإنفاق على المشتريات الحكومية وفي الضرائب يساوي قيمة التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية، فإن المضاعف يساوي (1) وهذا المضاعف يطلق عليه (مضاعف الموازنة العامة المتوازنة). ومن هذه الزاوية، تعني الموازنة العامة المتوازنة Balanced

Budget أن التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية، يكافئ التغير في الضرائب، ولا يعني أن الإنفاق على المشتريات الحكومية يعادل الضرائب.

5.2 الضرائب كدالة في الدخل

Taxes As Function Of Income

لقد افترضنا سابقاً أن الضرائب متغير خارجي، أي لا تعتمد على مستوى الدخل وبعض أشكال الضرائب لها هذا الطابع، وكثير منها ليس كذلك، وعلى سبيل المثال، الضريبة على الدخل الشخصية ليست مستقلة عن مستوى الدخل فكلما ارتفع الدخل الشخصي، فإن عبء الضريبة الشخصية يزيد، وعليه يجب أن نستبعد فرض أن الضريبة متغير خارجي Exogenous، ونفترض بأنها تتغير إيجاباً مع مستوى الدخل. وللتبسيط دعنا نفترض أن الضرائب دالة خطية في الدخل، وعليه تكون الدالة الجديدة للضريبة

$$T = T_0 + tY \quad (0 < t < 1)$$

ودالة الضريبة هذه تعني أنه كلما زاد الدخل زادت الضريبة، ولكن ليس بنفس قيمة تغير مستوى الدخل، وعلى سبيل المثال نفترض أن t المعدل الحدي للضريبة marginal Tax Rate هو 0.20. وعلى ذلك إذا زاد الدخل بمقدار 10 بليون دينار، تزيد الضريبة بمقدار 2 بليون دينار.

وعليه يكون النموذج الجديد وشرط التوازن كما أوضحنا من قبل هو

$C = a + b y_d$ $1 = 1_1$ $G = G_0$ $T = T_0 + tY$ العرض الكلي = الطلب الكلي	(حيث أن $Y_d = Y - T$)
--	-------------------------

أو : الاستثمار + الإنفاق الحكومي = المدخرات + الضرائب

$$1 + G = S + T$$

وعندما تكون الضريبة دالة في الدخل، فإن شرط التوازن لا يتغير، بينما تتغير المضاعفات، وكذلك انحدار كثير من الدالات وتكون دالة الاستهلاك الجديدة

$$C = a + b \{ Y - (t_0 + t Y) \}$$

أو بعد إعادة ترتيب المعادلة نحصل على

$$C = a - b T_0 + b (1 - t) Y$$

ويكون إنحدار الدالة $b(I - t)$. وإذا كان المعدل الحدي للضريبة أكبر من صفر وأقل من واحد فإن $(I - t)$ تقع بين صفر و (1) ويكون الانحدار $b(I - t)$ أقل من انحدار الدالة الأصلية للاستهلاك (b). وحيث أن ميل دالة الاستهلاك هو في الواقع الميل الحدي للاستهلاك، فإنه إذا تغيرت الضرائب مباشرة مع الدخل ينخفض الميل الحدي للاستهلاك. وبما أن الإنفاق على المشتريات الحكومية والاستثمار مستقلان عن الدخل، فإن ميل منحنى دالة الطلب الكلي يساوي أيضاً $b(I - t)$. وعندما تكون الضرائب دالة في الدخل فإن دالة الادخار مضافاً إليها دالة الضريبة تكون $-a + bT_0 + \{1 - b(1 - t)\}Y$. أما إذا كانت "T" بين "صفر" و "1" فإن هذا الانحدار يكون أكبر من انحدار الدالة الأصلية $(1 - b)$. وعليه يمكننا أن نحصل على المضاعفات التالية باستخدام نفس الطريقة التي سبق بيانها

$$K_1^* = K_G^* = \frac{1}{1 - b + bt} = \frac{1}{1 - b(1 - t)}$$

$$K_{To}^* = \frac{-b}{1-b+bt} = \frac{-b}{1-b(1-t)}$$

ونلاحظ أن مضاعف الضريبة خاص بتغير القيمة الثابتة للضريبة To وأنه يمكن استخدامها في تحديد التغير في الدخل الناشئ عن تغير مساوٍ في دالة الضريبة. وبإضافة (bt) إلى المقام تكون قيم المضاعفات أصغر من الناحية المطلقة من قيمتها المشتقة سابقاً. وبافتراض أن الضريبة متغير خارجي فإن مضاعف كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي على المشتريات يساوي 1

$$(1-b)$$

وعلى ذلك إذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.75، فإن قيمة المضاعف تكون 1

$$(1-0.75)$$

أو 4 أما إذا تغيرت الضريبة مع الدخل فيكون المضاعف المناظر

$$(1-b+bt)$$

وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.75، والمعدل الحدي للضريبة "t" يساوي 0.20، فإن المضاعف الجديد يكون

$$2.5 = \frac{1}{0.40} = \frac{1}{(0.25)+(0.15)} = \frac{1}{(1-0.75)+(0.75)(0.20)}$$

وعلى ذلك فإن زيادة قدرها 20 بليون ريال في الاستثمار أو المشتريات الحكومية، فإن الدخل يزيد بمقدار 50 بليون دينار وليس 80 بليون دينار.

ولكي نعرف لماذا تكون الزيادة في الدخل أقل عندما تتغير الضريبة مع الدخل، دعنا نعود إلى المثال السابق فعندما يكون الميل الحدي للاستهلاك 0.75، فإن زيادة

الاستثمار بمقدار 20 بليون دينار تولد زيادة في الاستهلاك قيمتها 15 بليون دينار. وتولد هذه الزيادة زيادة أخرى في الاستهلاك قدرها 11.25 بليون دينار. وهكذا تستمر زيادات الاستهلاك لتبلغ جملتها في النهاية 60 بليون دينار، وعندما تكون الزيادة في الاستثمار 20 بليون دينار زاد الدخل بمقدار 80 بليون دينار. أما إذا كانت الضريبة تتغير مع الدخل، فإن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل. ولتوضيح ذلك دعنا نفترض إن المعدل الحدي للضريبة "t" يساوي 0.20، وعلى ذلك فإن زيادة الاستثمار بمقدار 20 بليون دينار تؤدي إلى زيادة في الضريبة قدرها 4 بلايين دينار. وبزيادة الضريبة بهذا القدر يزداد الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار 16 بليون دينار وليس 20 بليون دينار. وبزيادة هذا الدخل بمقدار 16 بليون دينار يكون الاستهلاك 12 بليون دينار، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك (0.75) في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو 16 بليون ريال.

ونلاحظ أن الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة البالغة 15 بليون دينار والتي حدثت عندما افترضنا أن الضريبة متغير خارجي. ومع زيادة قدرها 12 بليون دينار في الاستهلاك والدخل، زادت الضرائب بمقدار 2.4 بليون دينار ونتيجة لذلك فإن الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه بلغت 9.6 بليون دينار فقط. كما أن الزيادة الناتجة في الاستهلاك بلغت 7.2 بليون دينار حصلنا عليها بضرب 0.75، في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو 9.6 بليون دينار. وهذه الزيادة في الاستهلاك البالغة 7.2 بليون دينار أقل من الزيادة في الاستهلاك البالغة 11.25 بليون دينار. التي حدثت عندما افترضنا أن الضرائب متغير خارجي. وعلى هذا فإنه بسبب زيادة الضريبة التي تحدث عندما يزداد الدخل، فإن كل زيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة المناظرة بافتراض أن الضرائب متغير خارجي. وعلى ذلك فإن الزيادة الإجمالية في الاستهلاك تكون أقل عندما تتغير الضريبة مع الدخل. وهذا يعني أن الزيادة الكلية في الدخل أقل كذلك. وفي هذا المثال تبلغ الزيادة الكلية في الدخل 50 بليون دينار. ومن هذه الزيادة 20 بليون دينار زيادة أولية في الاستثمار الذي يعني أن الباقي وهو 30 بليون دينار يمثل زيادات في

الاستهلاك. وعندما نفترض أن الضرائب متغير خارجي، تكون جملة الزيادة في الدخل 80 بليون دينار وتتكون من 20 بليون دينار في صورة زيادة في الاستثمار و 60 بليون دينار زيادة في الاستهلاك. ومع انخفاض حجم المضاعفات تكون تقلبات الدخل الناشئة عن تقلبات الاستثمار أو بشكل أعم عن الإنفاق أقل. وهذه التقلبات تكون أقل حتى في ظل نظام الضريبة التصاعدية. ففي ظل هذا النظام يزيد المعدل الحدي للضريبة مع زيادة الدخل. ونتيجة لذلك فإن الزيادات في الاستهلاك التي تنشأ عن زيادة في الاستثمار، تكون أقل الأمر الذي يعني أن الزيادة النهائية في الدخل تكون أقل.

تدريب (4)

ما هو أثر زيادة الإنفاق العام على الدخل القومي



أسئلة تقويم ذاتي

أجب عن الأسئلة الآتية:



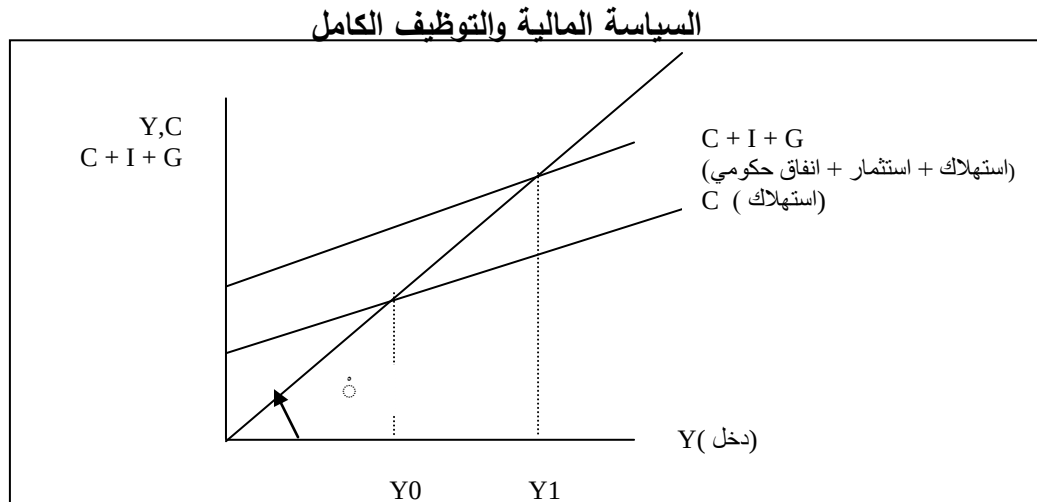
1. وضح كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على المستوى التوازني للدخل القومي؟
2. وضح كيف تؤثر الضرائب على المستوى التوازني للدخل القومي؟
3. بمعادلات جبرية استخلص الآتي
(أ) مضاعف الاستهلاك.
(ب) مضاعف الضرائب.
(ج) مضاعف الإنفاق الحكومي.
4. بالشرح الوافي وضح مضاعف الموازنة العامة المتوازنة وبين كيف يؤثر في الدخل القومي؟

3. العوامل المؤثرة على السياسة المالية

1.3 السياسة المالية والتوظيف الكامل

ليس يخفى عليك عزيزنا الدارس، أن الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب لهما أثر على الطلب الكلي للسلع والخدمات، كما سبق أن بينا في الأجزاء السابقة من هذه الوحدة. لذلك فقد يتغير الطلب الكلي لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للمجتمع. ويطلق على الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية عامة اسم السياسة المالية وعلى سبيل المثال نفترض أن هناك بطالة. وعلى ذلك فإنه يمكن زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية أو تخفيض الضرائب، ومع زيادة الطلب الكلي يزداد الدخل وتنخفض البطالة. ذلك أنه إذا وجدت البطالة فإنه يمكن تغيير الإنفاق على المشتريات الحكومية أو الضرائب لتحقيق التوظيف الكامل لموارد الإنتاج. ويمكن تقدير هذا التغير بمساعدة تحليل المضاعف. ولبيان ذلك دعنا نفترض أن الطلب الكلي هو $C + I + G$ في شكل (6) وأن المستوى التوازني للدخل هو Y_0 فإذا كان مستوى الدخل عند التوظيف الكامل هو Y_1 فإن صانعي السياسات قد يأخذون بسياسات تحقق هذا المستوى.

شكل (6)



ولنفترض أن صانعي السياسة يرغبون في زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية كوسيلة لتحقيق المستوى Y_1 من الدخل. فإن الخطوة الأولى لتحديد الزيادة في هذا الإنفاق الحكومي هي تحديد الزيادة المرغوبة في مستوى الدخل أي ΔY . وهذه الزيادة في الدخل تساوي الفرق بين الدخل Y_1 و Y_0 . والخطوة الثانية هي أن نقوم بإحلال ΔY في العلاقة التالية

$$\Delta Y = K_G \Delta G$$

وبحل هذه المعادلة يمكننا الحصول على قيمة التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية اللازمة لتحقيق التغير المطلوب في الدخل وهو $\frac{\Delta Y}{K_G}$

وهذا التغير تمثله المسافة الرأسية بين خط 45° وخط الطلب الكلي $C + I + G$ عند مستوى الدخل Y_1 في شكل (6).

ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ المثال التالي

نفترض أن الدخل (Y_0) يعادل 740 بليون دينار وأن الدخل (Y_1) يعادل 800 بليون دينار. وعلى ذلك فإن الزيادة المنشودة في الدخل هي 60 بليون دينار. وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.75. وكانت الضرائب متغيراً خارجياً، يكون مضاعف المشتريات الحكومية 4. وعلى ذلك تكون الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية G تساوي $15 = 4 \div 60$ بليون دينار.

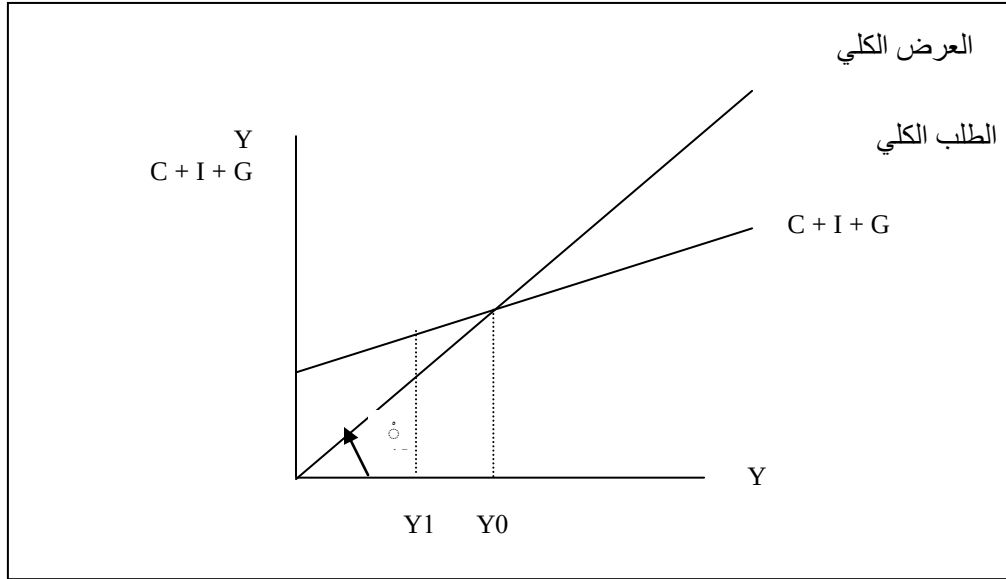
ويمكن لصانعي السياسة ان يخفضوا الضرائب بدلاً من الزيادة في الإنفاق الحكومي. ولتحقيق الزيادة المرغوبة في الدخل لابد من تحديد التغير المطلوب في الضريبة. ثم يتبع نفس الأسلوب السابق باستثناء استخدام مضاعف الضريبة في هذه

الحالة بدلاً من مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية. ونفترض كما سبق بأن التغير في الدخل Y هو 60 بليون دينار. وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.75. وكانت الضريبة متغيراً خارجياً، فإن مضاعف الضريبة يكون (-3) كما سبق وشرحنا وعلى ذلك يكون التغير اللازم في الضريبة T هو $(60 \div -3) = -20$ بليون دينار). وبالتالي يجب أن نخفض الضرائب بمقدار 20 بليون ريال كي نحقق الزيادة المرغوبة في حجم الدخل. وحيث أن مضاعف الضريبة أصغر (من حيث القيمة المطلقة) من مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية فإن التغير في الضريبة لابد أن يكون أكبر من التغير في هذا الإنفاق لتحقيق نفس التغير في الدخل. وفي كلا الحالتين تكون قيمة التغير في الضريبة وفي الإنفاق على المشتريات الحكومية 20 بليون دينار و 15 بليون دينار على التوالي.

2.3 السياسة المالية والتصخم

وفي مثالنا السابق كان الطلب الكلي في البداية أقل من مستوى الإنتاج المناظر لمستوى التوظيف الكامل، كما أوجدت البطالة عند مستوى التوازن Y_0 . ولنفترض بأن الطلب الكلي أكبر من مستوى الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل Y_1 كما هو موضح في الشكل رقم (7) التالي:

شكل (7)
السياسة المالية والتضخم



بالرغم من أن الطلب الكلي يفوق مستوى الإنتاج عن التوظيف الكامل Y_1 وأن المستوى التوازني الفعلي للدخل هو Y_0 ، فإن الإنتاج الحقيقي لا يزيد عن المستوى Y_1 لأن Y_1 تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه في ظل الموارد المتاحة للدولة. فعندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الإنتاج عند التوظيف الكامل، فإن المستوى العام للأسعار وقد افترض أنه ثابت في النموذج يتجه الى الزيادة. ولإزالة فائض الطلب الكلي باستخدام السياسة المالية فإنه يمكن تخفيض الإنفاق على المشتريات الحكومية أو زيادة الضرائب. وكما بينا سابقاً يمكن تحديد التغيرات اللازمة في الإنفاق الحكومي وفي الضرائب باستخدام تحليل المضاعف.

وعلى سبيل المثال

لنفترض أن المستوى الفعلي لتوازن الدخل هو Y_0 ويساوي 860 بليون دينار وأن مستوى الدخل عند التوظيف الكامل هو Y_1 يساوي 800 بليون دينار، فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.75 وكانت الضرائب متغيراً خارجياً فان مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية يساوي 1

$$\frac{1}{1 - 0.75}$$

أو 4. ويكون الخفض اللازم لهذا الإنفاق على المشتريات هو 15 بليون دينار. وإذا كان السبيل الذي يتبع هو زيادة الضرائب، فإن الزيادة يجب أن تكون 20 بليون دينار بسبب الفرق بين مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب. على أن الزيادة الضريبية البالغة 20 بليون دينار، تكون كافية عندما يبقى مستوى هذا الإنفاق الحكومي ثابتاً. أما إذا زاد هذا الإنفاق بنفس قيمة الزيادة في الضرائب، فان الطلب الكلي يزداد ويزيد من الضغط لرفع المستوى العام للأسعار. فإذا زاد الإنفاق على المشتريات الحكومية بشكل مطلق، فإنه لابد من زيادة الضرائب بأكثر من 20 بليون دينار لتلغي أثر الزيادة في ذلك الإنفاق الحكومي.

والنتيجة التي يمكن أن نخلص إليها هي، أنه إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل، فإنه يمكن استخدام سياسة مالية توسعية Expansionary fiscal policy - زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب - لزيادة الطلب الكلي. ومع زيادة الطلب الكلي يرتفع مستوى الدخل والتوظيف. أما إذا كان مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل، فإنه يمكن استخدام سياسة مالية إنكماشية Contractionary fiscal policy، وذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة معدل الضرائب لكي ينخفض مستوى الطلب الكلي. ومع إنخفاض مستوى الطلب الكلي، يتضاءل اتجاه المستوى العام للأسعار للزيادة.

بيّن كيف يمكن استخدام السياسة المالية لحل مشكلة التضخم



3.3 عوامل الاستقرار الذاتية Automatic Stabilizers

لا شك أنه لكي تكون السياسة المالية محققة لاستقرار اقتصادي، لابد أن يرتبط تنفيذها بتوقيت صحيح. ويرى بعض الاقتصاديين أنه مع مرور الوقت، فإن تنفيذ برنامج جديد للإنفاق أو للضريبة يولد أثراً على الاقتصاد لذلك يجب دراسة الحاجة إلى مثل هذه البرامج. وحيث أنه من الممكن أو من المحتمل أن تمضي فترة زمنية طويلة قبل بدء تنفيذ العمل المالي المناسب، فإن كثيراً من الأفراد والجماعات يرون أن يكون الاعتماد الأكبر على الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل وليس على السياسة المالية الحذرة Discretionary Policy.

وهذه الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تشكل عوامل استقرار ذاتية، لأنها تخفض التقلبات في الدخل دون أن يقوم صانعو السياسة بفعل ما. فإذا تغير الدخل تتغير الضرائب والمدفوعات التحويلية آلياً، دون حاجة إلى إجراء تشريعي. وفضلاً عن ذلك، فإنه إذا تغيرت الضرائب والمدفوعات التحويلية مع الدخل، ينخفض حجم المضاعفات الأمر الذي يعني أن تقلبات الدخل الناشئة عن تقلبات الاستثمار أو بصورة أعم الإنفاق، تكون أصغر. وهذا يعني أن الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تمارس أثراً استقرارياً على الاقتصاد.

وهذه العوامل الذاتية للاستقرار لها عدة مزايا نتناولها فيما يلي:

- ◀ فهي تعمل على تخفيف حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي. ودعنا نفترض مثلاً، أن مستوى النشاط الاقتصادي ينخفض. ولا يخفى أن انخفاض الإنتاج والتوظيف يخفض الضرائب آلياً، بينما ترتفع المدفوعات التحويلية الحكومية. وهذه التغيرات تمنع الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك من الانخفاض بنفس الدرجة التي ينخفض بها عند غياب عوامل الاستقرار الذاتية. وعلى ذلك لا يكون انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي شديداً كما كان يمكن أن يحدث في غياب هذه العوامل.
- ◀ ولما كانت الضرائب والمدفوعات التحويلية تتغير آلياً، فإن هذه التغيرات تحدث بسرعة نسبياً، فعلى سبيل المثال، عندما لا يحصل العمال على أجورهم فلن يدفعوا ضرائب ومن ثم تنخفض أعباءهم الضريبية. أضف الى ذلك أن هؤلاء العمال قد يحصلون على تعويض البطالة ومدفوعات تحويلية من برامج أخرى. وعلى العكس من ذلك فإن إحداث تغيرات تمييزية في الضرائب والمدفوعات التحويلية يجري ببطء نسبياً حيث تتطلب إجراءات تشريعية.
- ◀ وهناك دليل على أن عوامل الاستقرار الذاتية قد شاركت مشاركة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ورغم هذا وغيره من الأدلة التي تؤيد القول بأن عوامل الاستقرار الذاتي تخفض تقلبات النشاط الاقتصادي، فإن تأييد الاعتماد الأكبر على هذه العوامل قد بات ضعيفاً. والسبب الأساسي لذلك هو أن هذه العوامل توفر خروج الدولة من حالات الإنكماش. وعندما يتزايد الدخل والتوظيف تزداد الضرائب آلياً، وتنخفض المدفوعات التحويلية. وهذه التغيرات تخفض معدل زيادة الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك، ومن ثم معدل نمو الدخل.

4.3 الفائض والعجز في موازنة الحكومة كمقياس للقيود المالي

Government Surpluses and Deficits as a Measure of Fiscal Restraint

يبدو للبعض أن عجز وفائض الموازنة الحكومية دليل على أن السياسة المالية توسعية أو إنكماشية، إذ يشير العجز إلى السياسة التوسعية، بينما يشير الفائض إلى السياسة الانكماشية. ومع أن الضرائب والمدفوعات التحويلية تتغير آلياً مع الدخل، فإن معيار الفائض والعجز في الموازنة العامة مضلل للقيود المالي Fiscal Restraint. وعلى سبيل المثال، فإنه خلال الانكماش ينخفض إيرادات الضريبة، وتزداد المدفوعات التحويلية الحكومية مما يؤدي عادة إلى عجز في الموازنة العامة. ولذلك قد يتولد العجز عن الانكماش وليس عن السياسة المالية التوسعية.

ولتقديم معيار أفضل لاتجاه السياسة، فقد نشأ مفهوم جديد هو فائض موازنة العمالة الكاملة Full Employment Budget Surplus.

وهذا الفائض أو العجز في موازنة العمالة الكاملة هو تقدير لما تكون عليه الموازنة العامة عند إنفاق أو تنفيذ برامج ضريبية معينة عند مستوى الدخل المناظر للعمالة الكاملة.

وعلى هذا فإن هذا المعيار صمم بحيث يكون مستقلاً عن مستوى النشاط الاقتصادي، وبذلك يلغي أثر الدخل على الضرائب والمدفوعات التحويلية الحكومية. وفائض موازنة العمالة الكاملة ليس مضللاً مثل الفائض الفعلي للموازنة العامة بالنسبة لقياس القيد المالي. وعلى سبيل المثال، فإنه من المرجح أن يحدث عجز الموازنة خلال الانكماش الاقتصادي، بسبب تأثير عوامل الاستقرار الذاتية. ويبدو للبعض أن العجز يعني أن هناك سياسة توسعية. ولكن لا يمكن أن نتأكد من ذلك بسبب آثار تأثير عوامل الاستقرار الذاتية. وبحساب فائض موازنة العمالة الكاملة تزول آثار هذه العوامل وتكون سياسات الإنفاق والضرائب ذات مغزى. فإذا كانت سياسات الإنفاق والضرائب

توسعية، فإن موازنة العمالة الكاملة والموازنة الفعلية تظهر عجزاً. أما إذا كانت السياسة الحكومية إنكماشية، فإن موازنة العمالة الكاملة تظهر فائضاً. وفي هذه الحالة، فإن الاعتماد يكون أكبر على فائض موازنة العمالة الكاملة كمعيار للقيود المالي مادام يظهر أن السياسة المالية إنكماشية. وعلى هذا فإن فائض موازنة العمالة الكاملة دليل أفضل على اتجاه السياسة المالية، بالمقارنة بفائض أو عجز الموازنة الفعلي.

ومع أن فائض موازنة العمالة الكاملة له فائده، فهو مضلل كذلك لعدة أسباب.

وعلى سبيل المثال

دعنا نفترض أن فائض موازنة العمالة الكاملة يساوي صفراً عند مستوى معين للإنفاق والضرائب ودعنا نفترض كذلك أن الإنفاق على المشتريات الحكومية يزيد بنفس القدر الذي تزيد به الضرائب، لذلك سوف يظل فائض موازنة العمالة الكاملة عند الصفر. ويكون فائض موازنة العمالة الكاملة صفراً عند كلا المستويين من الإنفاق، مبيناً بذلك نفس قيد الموازنة في الحالتين. ومع ذلك فإن دراستنا لمضاعف الموازنة يظهر غير ذلك. ورغم أن الموازنتين متوازنتان عند العمالة الكاملة، فإن الموازنة ذات المستوى الأعلى من الإنفاق الحكومي على المشتريات تكون توسعية بدرجة أكبر. وهناك انتقادات لمفهوم فائض موازنة العمالة الكاملة التي تجعل استخدامه محدوداً.

5.3 معوقات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسة المالية

تحدثنا فيما سبق عن أثر القطاع الحكومي في الاقتصاد (الدخل القومي)، وبتغيير الإنفاق الحكومي والضرائب، يكون من الممكن أن نغير مستوى الطلب الكلي، وبالتالي المستوى التوازني للدخل. فإذا كان الطلب الكلي - على سبيل المثال قاصراً على تحقيق العمالة الكاملة، فإن الإنفاق الحكومي قد يزيد، أو قد تنخفض الضرائب حتى يزداد الطلب الكلي. وعلاوة على ذلك، فإنه باستخدام التحليل الذي سبق تقديمه، يمكن تقدير مقادير الإنفاق والضرائب اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة أو المحافظة عليها.

بيد أنه من سوء الطالع، فإن تحقيق العمالة الكاملة أو المحافظة عليها من خلال السياسة المالية ليس أمراً سهلاً كما يبدو وذلك للآتي

أولاً : المضاعفات المصاحبة للإنفاق الحكومي والضرائب ليست معروفة على وجه اليقين، فليس ثمة إتفاق حول حجم مضاعفي الإنفاق الحكومي والضرائب، وهو ما يدل على عدم الاتفاق حول فعالية السياسة المالية.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن المضاعفات كبيرة، وهو ما يعني أن السياسة المالية قوية. ويعتقد آخرون أن المضاعفات صغيرة أو تساوي صفراً، وهو ما يشير إلى أن السياسة المالية غير فعالة. كما أن هناك تقديرات مختلفة للمضاعفات.

ثانياً : وكما ناقشنا سابقاً فإن السياسة المالية يجب أن تطبق في الوقت المناسب حتى تحقق الاستقرار. ولنفترض - على سبيل المثال - وجود البطالة. وبعد وقت معين ووفقاً لتشريع جديد وبرنامج جديد له تأثير على الاقتصاد، فإن المشكلة قد تتحول إلى تضخم بدلاً من بطالة. فإذا حدث ذلك فإن البرنامج الجديد سوف يضيف إلى المشكلة. وهكذا يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي بدلاً من أن يسهم في استقراره.



أجب عن الأسئلة الآتية

1. أعطيت النموذج التالي:

$$C = a + bY_d = 40 + \frac{2}{3} Y_d$$

$$I = I_0 = 150$$

$$G = G_0 = 70$$

$$T = T_0 = 60$$

المطلوب

(أ) تحديد المستويات التوازنية للدخل والاستهلاك والادخار.

(ب) بافتراض أن الدخل 600 بليون دينار، فلماذا يجب أن يتغير حتى

يحقق المستوى التوازني ؟

(ج) افترض أن مستوى العمالة الكاملة للدخل هو 690 بليون دينار فما هي

الزيادة الضرورية في الإنفاق الحكومي لتحقيق هذا الدخل ؟.

(د) إذا رغبت الحكومة في تحقيق الدخل أعلاه (690) عن طريق تخفيض

الضرائب فما هو الإنخفاض الضروري في الضرائب ؟.

الخلاصة

عزيزنا الدارس، في نهاية هذه الوحدة أعتقد أنك بحاجة لمخلص لما حوته هذه الوحدة من مفاهيم، حيث تناولنا فيها مفهوم السياسة المالية وأدواتها وعرفنا السياسة المالية منذ فترة الكساد العظيم حيث وجهت كل الجهود لمحاربته وحشد النقود لتشجيع الاستثمار وهذا الوضع شجع صانعي القرار إلى الاتجاه إلى الإنفاق بالعجز لإنعاش الاقتصاد وتمثلت الأدوات التي استخدمت في ذلك في الضرائب، الإنفاق الحكومي، والدين العام وتستخدم الضريبة لتحقيق أهداف مختلفة منها "إما أن تكون مالية لتحقيق إيراد للدولة أو سياسية كأداة قوة للفئة المسيطرة، أو اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إما بزيادته أو تخفيضه أو أهداف اجتماعية مثل إعفاء بعض الهيئات التي تقدم خدمات للمجتمع من الضريبة.

وشرحنا مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرهما على الاقتصاد حيث إن الأنشطة الحكومية تمارس تأثيراً على مستوى النشاط الاقتصادي بطرق مختلفة فمثلاً إذا أقرت الحكومة خطة لمقاومة الاحتكار فإن ذلك يؤدي إلى خفض الأسعار وزيادة الناتج، ومن ناحية أخرى لو أصدر تشريع يدعم الاتحادات العمالية فقد تزيد الأجور والأسعار. ويتغير مستوى النشاط الاقتصادي بسبب التغير في مستويات النفقات والإيرادات الحكومية خاصة الضرائب حيث إنها مدفوعات للحكومة دون أن تقابلها سلع أو خدمات. وتعرفنا على الإنفاق الحكومي والضرائب والمستوى التوازني للدخل وشرحنا ذلك بنماذج وأشكال متعددة. وكذلك مضاعفا الإنفاق الحكومي والضرائب والذي يتم اتشقاؤه بناء على التغير الناشئ في أحد المتغيرات وتحديد المستوى التوازني للدخل بالمعادلات والأشكال التوضيحية ثم شرحنا مضاعف الموازنة العامة المتوازنة وتناولنا الضريبة كدالة في الدخل فكلما زاد الدخل الشخصي فإن عبء الضريبة الشخصية يزيد. وعرفنا أن الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن أن تكون لتحقيق أهداف اقتصادية وهذه تسمى بالسياسة المالية وهناك عوامل تؤثر على وضع هذه السياسات منها التوظيف الكامل لموارد الإنتاج

والتضخم وهناك عوامل استقرار ذاتية. حيث إن الضرائب والمدفوعات التحويلية تتغير تبعاً لتغير الدخل آلياً. وهذه لها عدة مزايا منها تخفيفها لحدة تقلبات النشاط الاقتصادي، وتوفير للدولة مخرج من حالات الإنكماش.

نرجو أن نكون قد وفقنا لتلخيص ما اشتملت عليه هذه الوحدة سائلين الله لك التوفيق،،،،،

إجابات التدريبات

تدريب (1)

الضريبة هي عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو لإحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية منه لتحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه.

من التعريف أعلاه نستخلص خصائص الضريبة وهي كما يلي

- ◀ أنها فريضة نقدية.
- ◀ تدفع جبراً.
- ◀ تدفع بصفة نهائية.
- ◀ تمكن الدولة من تحقيق نفع عام.

تدريب (2)

◀ **النفقات الحقيقية أو الفعلية:** يقصد بها النفقات التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية مثل المرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، سواء التقليدية أو الحديثة التي تقتضي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. فالنفقات العامة في هذه الحالة تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل "عمل، خدمة أو سلعة" كما تؤدي إلى خلق دخول جديدة يجب إضافتها إلى باقي الدخل المكونة للدخل القومي.

◀ **النفقات التحويلية أو الناقلة:** يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويلاً لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى الفئات محدودة الدخل مثل الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة كالضمان الاجتماعي وإعانات غلاء المعيشة والإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات

الخاصة بقصد حملها على تخفيض أسعار منتجاتها، وتستهدف الدولة من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة الفقيرة، ومن الواضح أن هذه النفقات لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر دون أن تضيف إليه شيئاً، فهي بمثابة إجراءات لتحويل الدخل من فئات معينة لأخرى.

تدريب "3"

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام بعض المبادئ أو الضوابط. وحتى يحقق الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة، يجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية، وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات من ناحية أخرى، ويتم التحقق من توافر الضابطين السابقين بواسطة أساليب الرقابة المختلفة.

تدريب "4"

تقرر النظرية الاقتصادية الحديثة التي نادى الاقتصادي البريطاني كينز عام 1936 في كتابه النظرية العامة للتوظيف، بأن مستوى الدخل القومي يرتبط بحجم الإنفاق الكلي فإذا ازداد الإنفاق الكلي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح. ولما كان الإنفاق العام يمثل جزءاً كبيراً من الإنفاق الكلي فهذا يعني أنه يؤثر مباشرة في مستوى الدخل القومي.

تدريب "5"

يمكن علاج مشكلة التضخم عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية "الإنفاق الحكومي أو الضرائب". فإذا خفضت الحكومة من الإنفاق الحكومي فإن ذلك سيساهم مباشرة في إنخفاض الطلب الكلي وبالتالي سينخفض مؤشر الأسعار العام أو يمكن استخدام الضرائب لهذا الغرض وذلك بأن تقوم الحكومة بزيادة الضرائب على الدخل مما سيعمل على انخفاض الدخل المتاح للمواطنين وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وهذا سيؤدي إلى انخفاض مؤشر الأسعار العام. وهكذا تساهم السياسة المالية من خلال هاتين الأدوات في علاج مشكلة التضخم

مسرد المصطلحات

◀ وظيفة التخصيص : Allocation Function

تتعلق هذه الوظيفة بالسلع والخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومة للمجتمع بطريقة أفضل مما يفعل القطاع الخاص وذلك مثل سلع التعليم والدفاع الوطني والأمن

◀ الاستقرار الاقتصادي : Stabilization Function

وهي تتعلق باستخدام سياسة الموازنة Budget Policy لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ومعدل مناسب للنمو وتوازن ميزان المدفوعات.

◀ وظيفة التوزيع : Distribution Function

تعني بتوزيع الدخل والثروة لأن اقتصاد السوق قد فشل في توزيع عادل لهما وبالتالي كان لا بد من التدخل الحكومي لتحقيق المزيد من عدالة التوزيع للدخل القومي.

◀ الدين الحكومي : Government Debt

وهو بيع أذونات الخزنة للقطاع الخاص

◀ الضرائب الصافية : Net Taxes

وتعني الفرق بين الضرائب والمدفوعات التحويلية

◀ الإنفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل : Government Purchases and

the Equilibrium Level Of Income

◀ فائض موازنة العمالة الكاملة : Full Employment Budget Surplus

وهو تقدير لما تكون عليه الموازنة العامة عند إنفاق أو تنفيذ برامج ضريبية معينة عند مستوى الدخل المناظر للعمالة الكاملة

المصادر والمراجع

- 1 - د. زكريا محمد بيومي، النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة : 1991م.
- 2 - د. سيد الهواري، إدارة البنوك (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة : 1992.
- 3 - د. عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، جامعة عين شمس: 1999م.
- 4 - د. عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك، القاهرة، 2000م.
- 5 - د. محمد زكي المسير، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة: 1990م.
- 6 - د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، بيروت : 2003م.
- 7 - د. محمد صالح الحناوي وآخرون، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية : 2001م.
- 8 - د. يوسف بن عبد الله الزامل، النقود والبنوك والأسواق المالية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 2001م.
- 9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college , United Kingdom : 2002.